تفسير النزاعات الدولية من منظور الواقعية

الباحث

دلكش احسان احمد

ماجستير في العلاقات الدولية- جامعة الشرق الأدنى.

ملخص

ان دراسة النزاعات من المنظور الواقعي- سواء فيما يتعلق بتفسير الأسباب التي تدفع الدول إلى خوض الحروب أو فيما يتعلق بالحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه الظاهرة في العلاقات الدولية – من قدرة المنظور الواقعي على تزويدنا بتفسير واضح ومتماسك لتطور النظام الدولي من جهة، ولسلوك الدول ونزوعها المحتمل نحو استعمال القوة لتعظيم مصالحها من جهة أخرى؛ وفي مقابل القدرة على التفسير، يبدو أن الواقعية لا تملك نفس القدرة على اقتراح وصياغة آليات لحل النزاعات والحد من انتشار ظاهرة الحرب في النظام الدولي القائم عبر الزمان والمكان. لذلك فإن مَشكلة هذا الموضوع من هذه الزاوية تمكننا من فهم الإدراك الواقعي لأسباب حدوث النزاعات بين الدول/داخل الدول وآليات حلها.

الكلمات المفتاحية: المنظور الواقعي. الواقعية الكلاسيكية. الواقعية الجديدة. الواقعية الهجومية والدفاعية. النزاع الدولي.

Abstract

Abstract The study of conflicts from the perspective of reality - both in terms of explaining the reasons that push states to go to war and in terms of solutions that can mitigate this phenomenon in international relations - from the ability of the realistic perspective to provide us with a clear and coherent explanation of the evolution of the international system on the one hand, and the behavior of states and their potential tendency to use force to maximize their interests on the other; Limit the spread of the phenomenon of war in the existing international order across time and space. Therefore, the problem of this topic from this point of view enables us to understand the realistic perception of the causes of inter-State/intra-State conflicts and the mechanisms for resolving them.

Keywords: Realistic perspective. Classical realism. New realism. Offensive and defensive realism. International conflict.

المقدمة

هناك اعتقاد شائع بأن حالة الاستقرار في النظام الدولي تقترن بمدى اقترابه أو ابتعاده عن احتمال حدوث حروب على المستوى الدولي (large-scale War). منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، تضاعف الاهتمام بالبحث في تفسير أسباب النزاعات الدولية، ثم تضاعف هذا الاهتمام أكثر إثر فشل الترتيبات الدولية لمنع تكرار هذه الظاهرة، وذلك مع نشوب الحرب العالمية الثانية والنتائج المروعة التي نتجت عنها. تزامن ذلك مع احتدام النقاش الأول بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية، وهو النقاش الذي حُسم لصالح الواقعية. يمكننا هنا اقتباس الفكرة التي كتبها Michael Howard (1983): "جوهريا، لم تتغير أسباب الحرب عبر مر القرون؛ فما اعتبره ثيوثيديدس سببا للحرب البولوبونيزية، وهو تنامي القوة الأثينية والخوف الذي سببه ذلك لدى سبارتا، هو نفسه ما يمكن اعتباره سببا في اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهو تنامي القوة الألمانية والخوف الذي سببه ذلك لدى بريطانيا"[i].

ثانيا: أهمية البحث:

تنبثق أهمية دراسة النزاعات من المنظور الواقعي- سواء فيما يتعلق بتفسير الأسباب التي تدفع الدول إلى خوض الحروب أو فيما يتعلق بالحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه الظاهرة في العلاقات الدولية – من قدرة المنظور الواقعي realist paradigm على تزويدنا بتفسير واضح ومتماسك لتطور النظام الدولي من جهة، ولسلوك الدول ونزوعها المحتمل نحو استعمال القوة لتعظيم مصالحها من جهة أخرى؛ وفي مقابل القدرة على التفسير، يبدو أن الواقعية لا تملك نفس القدرة على اقتراح وصياغة آليات لحل النزاعات والحد من انتشار ظاهرة الحرب في النظام الدولي القائم عبر الزمان والمكان. لذلك فإن مَشكلة problématisation هذا الموضوع من هذه الزاوية تمكننا من فهم الإدراك الواقعي لأسباب حدوث النزاعات بين الدول/داخل الدول وآليات حلها.

ثالثا: إشكالية البحث:

مما سبق، نتصور إمكانية طرح إشكالية الموضوع وفقا للصياغة التالية: **كيف يمكن مقاربة ظاهرة النزاعات الدولية من المنظور الواقعي (بشقيه الكلاسيكي والجديد)؟** ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى تساؤلين فرعيين، هما:

1) ما هي أسباب حدوث النزاعات بين الدول/داخل الدول من المنظور الواقعي؟

2) ما هي الآليات التي يقترحها المنظور الواقعي للحد من ظاهرة النزاعات ؟

رابعا: فرضية البحث:

وفي مسح تاريخي- تحليلي للنزاعات الدولية منذ الحروب البولوبونيزية 431-404 ق.م وصولا إلى أزمة الصواريخ الكوبية 1962، يصل Donald Kagan إلى أن الحرب كانت دائما نتاجا للتنافس/الصراع الدولي من أجل القوة، وأبعد من ذلك فهو يسجل أن الدول-ذات السيادة لا تبحث عن القوة فقط من أجل تعزيز أمنها أو الحصول على مكاسب اقتصادية، إنما تفعل ذلك أيضا من أجل تعزيز هيبتها الدولية، كما يخلص إلى أن الخوف من التهديدات، سواء كانت قريبة أو بعيدة، والتي قد لا يكون من الممكن البقاء في مأمن منها، هو ما يفسر الثبات في ظاهرة الحرب كجزء لا يبدو أنه سيتغير من الطبيعة البشرية[ii].

خامسا: وحدات التحليل:

اعتمدنا في معالجة الإشكالية السابقة على وحدات التحليل الأساسية التي شكلت جوهر إدراك المنظور الواقعي بمختلف تياراته لظاهرة النزاعات، وهي: **الفرد، الدولة والنظام الدولي**؛ على أن التركيز على الوحدات السابقة لم يمنعنا من الاستعانة بوحدة **الجماعة الإثنية** أثناء التطرق لمفهوم المعضلة الأمنية داخل الدول لـ "باري بوزان".

سادسا: منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي لمعالجة إشكالية البحث.

سابعا: هيكلية البحث:

من أجل الوصول إلى الإجابة على إشكالية الموضوع، عملنا على تقسيم المقال إلى جزئين: الجزء الأول يتصدى لفحص الأسباب التي يقترحها المنظور الواقعي لتفسير حدوث النزاعات (سواء بين الدول أو داخل الدول). وقبل المضي في توصيف البناء المنهجي للمقال، تجدر الإشارة إلى أننا نستخدم مصطلح "المنظور paradigm" للدلالة على الإدراك الواقعي العام perception لظاهرة النزاعات. وضمن هذا المنظور، يمكن تمييز اتجاهين أساسيين يتشاركان نفس الإدراك، ولكنهما يختلفان من حيث أسباب نشوب النزاعات وآليات الحد من انتشارها؛ هذان الاتجاهان تمثلهما النظرية الواقعية الكلاسيكية والنظرية الواقعية الجديدة.

المبحث الأول

1.تفسير النزاعات من منظور الواقعية الكلاسيكية

يتضمن هذا المبحث إجراء مسح عام للتفسيرات التي قدمتها الواقعية الكلاسيكية للنزاعات الدولية. وقد تم تقسيمه إلى جزئين، الأول يتناول التفسيرات التي نعثر عليها في الأدبيات الواقعية الكلاسيكية، وهي الأدبيات التي ظهرت قبل أن تبرز الواقعية كاتجاه تنظيري قائم بحد ذاته في حقل العلاقات الدولية، وذلك مع كتابات هانز مورجنثاو خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. أما الجزء الثاني، فيتضمن التفسيرات التي قدمها هانز مورجنثاو بوصفه أهم منظر واقعي ارتبط اسمه بالاتجاه الواقعي الكلاسيكي/التقليدي.

1.1 تفسير النزاعات من منظور الأدبيات الواقعية الكلاسيكية

في هذا المطلب سنتناول بالبحث اسهامات رواد الواقعية في تطوير النظرية الواقعية بدءا من ثيوثيديدس وانتهاء بمورجنثاو، ومن ثم سنتناول تفسير النزاعات من منظور النظرية الواقعية الكلاسيكية.

1.1.1 اسهامات رواد الواقعية في تطوير النظرية الواقعية

أولا: ثيوثيديدس 400-471 ق.م

عادة ما يتم تقليد ثيوثيديدس لقب أول كاتب في التقليد الواقعي ولقب الأب المؤسس لحقل العلاقات الدولية[iii]. وثيوثيديدس مؤرخ الحروب البولوبونيزية التي جرت بين القوتين العظميين في العالم الإغريقي القديم (أثينا وسبارتا)، وقد كانت خلاصته من دراسة هذه الحروب أن "القوي دائما يفعل ما تمكنه قوته من فعله والضعيف يقبل ما يجب عله قبوله"[iv]. وبذلك فهو أول من لفت الانتباه إلى عنصر القوة كمحرك لسلوك الدول.

وحول الأسباب التي أدت إلى نشوب الحروب البولوبونيزية بين أثينا وصبارتا، يقول ثيوثيديدس: "إن ما جعل الحرب حتمية هو نمو القوة الأثينية والخوف الذي سببه ذلك في سبارتا". فقد كانت سبارتا خائفة من فقدان دورها في العالم الهيليني نتيجة للاختلال ميزان القوى لصالح أثينا وبذلك عملت على تعزيز قوتها العسكرية وتجنيد ما استطاعت من دعم حلفائها، وفي المقابل

استجابت أثينا بالمثل. لقد كانت تحليلات ثيوثيديدس غير بعيدة تماما عن المفاهيم الواقعية التقليدية كسباق التسلح، الردع، ميزان القوى، الأحلاف، إدراكات القوة والضعف...[v].

إن تركيز ثيوثيديدس على الخوف كسبب في اندلاع الحرب بين أثينا وسبارتا، يجعل من السهل على الواحد منا أن يسقط ذلك على حالات تاريخية أخرى على مر القرون: فرنسا وبريطانيا خلال القرن 17 و 18م، فرنسا النابوليونيا وبقية أوروبا في بداية القرن 19م، ألمانيا وبريطانيا بعد الحرب الفرنسية – البروسية 1870، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. في جميع هذه الأمثلة التاريخية، كان الخوف هو الخاصية الطاغية والعامل المحرك لسباقات التسلح وللحروب في حد ذاتها[vi].

وقد أورد " تموسي دان " تعليقا محكما على مدلولات الحوار الذي جرى بين الغزاة الأثينيين وسكان جزيرة سبارتية اسمها ميلوس في محاولة منهم لدرء الاحتلال عنهم بمناشدة الغزاة أن يراعوا مبادئ العدالة. لقد لاحظ أن الواقعيين على اختلافهم "يتفقون تماما مع ثيوثيديدس في الرأي بأن من سمات منطق القوة أنه قابل للتطبيق في كل زمان ومكان، فبدلا من الأثينيين والميلوسيين يمكننا بكل بساطة أن نحل محلهم، على سبيل المثال، الألمان النازيين ومواطني تشيكوسلوفاكيا عام 1939، والاتحاد السوفيتي وهنغاريا (المجر) عام 1956، أو إندونيسيا وتيمور الشرقية عام 1975. ففي كل حالة من تلك الحالات كان على الدولة الأضعف أن ترضخ للدولة الأقوى[vii].

ثانيا: نيكولا مكيافلي:

تماما مثلما فعل ثيوثيديدس، فقد كتب مكيافلي عن القوة، ميزان القوى، تشكيل الأحلاف والأحلاف المضادة، وأسباب الصراع بين مختلف الدول–المدن الإيطالية. ويعتبر كتيبه الشهير " **الامير**" الموجه أساسا لحاكم فلورنسا المعاصر له "لورنسو" دليلا عمليا لاكتساب القوة، الحفاظ عليها وتوسيعها. يمكن الاستدلال على واقعية الإسهام المكيافيللي من خلال:

- تأكيده على حاجة الحاكم إلى مبادئ أخلاقية تختلف عن تلك التي يتحلى بها الأفراد العاديون من أجل ضمان أمن دولته وبقائها،
- اهتمامه بالقوة،
- افتراضه أن السياسة تتميز أساسا بصراع المصالح،
- ومن خلال نظرته التشاؤمية للطبيعة البشرية[viii]؛

كما يمكن الاستدلال على ذلك من خلال تأكيده على أهمية رؤية العالم كما هو، لا كما يجب أن يكون، ومن ثم دعوته إلى الفصل بين السياسة والأخلاق. وتجد هذه الدعوة مسوغاتها في مسؤولية الحاكم عن ضمان أمن دولته، وبالتالي تصبح الغاية – أمن الدولة – مبررا لأية وسيلة بمقدورها تحقيق تلك الغاية، حتى وإن كانت غير أخلاقية[ix1].

ثالثا: توماس هوبز:

لقد واصل هوبز على غرار مكيافلي النظر إلى القوة كعامل حاسم في السلوك البشري عموما وفي سلوك الدول بشكل خاص. يقول في كتابه" الليفيثيان Léviathan " إن للإنسان رغبة دائمة لامتلاك القوة، وهي لا تسكن إلا بموته"[x]، وينظر هو الآخر نظرة متشائمة نحو الطبيعة البشرية؛ وقد ركز اهتمامه، على مستوى السياسة الداخلية، على الحاجة لوجود سلطة مركزية قوية، ولتبرير ذلك يفترض هوبز أن الناس في الحقب السابقة لوجود هذه السلطة كانوا يعيشون "حالة الطبيعة"، وهي الحالة التي يخوض فيها الجميع حربا ضد الجميع. لأن غياب مثل تلك السلطة المركزية، أو كونها أضعف من أن تستطيع حماية الأفراد، يجعل كل فرد يعتمد على نفسه ويضمر العداء لكل الأفراد الآخرين[xi].

يتمظهر تأثير هوبز على المنظور الواقعي للعلاقات الدولية من خلال هذه الرؤية المظلمة للأفراد في حالة الطبيعة الفوضوية، فهذه الرؤية يمكن إسقاطها على العلاقات بين الدول، لأن الدول كذلك توجد في حالة الطبيعة الفوضوية، حيث لا وجود لـ Léviathans أو القوة العليا التي تتولى فرض النظام (في الأدبيات الواقعية المعاصرة يتمثل الـ Léviathans في القوة المهيمنة hégémonique power)، وفي ظل هذا الفراغ المفضي إلى الشك، عدم الثقة والصراع تصبح الحرب أمرا حتميا، حيث لا يوجد أثر للأخلاق في إدارة العلاقات بين الدول[xii].

رابعا: كارل فون كلاوسفيتز:

في عبارة واسعة الاقتباس، وعلى غرار مكيافلي يشير كلاوسفيتز إلى أن "الحرب ما هي إلا استمرار للنشاط السياسي ولكن بوسائل أخرى". ورغم أنه لم يكمل كتابة مؤلفه On War، فإن تركته ظلت دائما إسهاما مركزيا في المدرسة الواقعية. وهو من الرواد الذين لفتوا الانتباه إلى حالة

1

عدم اليقين التي تعتري عملية صنع القرار في ظروف الحرب، وذلك عندما استعمل عبارة "ضباب الحرب Fog of War"[xiii].

هناك مزيد من النقاش سيجري حول إسهام كلاوسفيتز خلال الفصل الثاني، عندما يتم التطرق إلى التصور السياسي للحرب كآلية لحل النزاعات من المنظور الواقعي الكلاسيكي.

خامسا: ادوارد هالت كار:

في كتابه The Twenty Years' Crisis, 1919-1939، وفي محاولة لتحليل الأسباب العميقة للحرب العالمية الثانية، بغض النظر عن الأسباب القريبة والشخصية، كان Carr يردد صوت ثيوثيديدس من خلال التركيز على عامل الخوف في نشوب الحرب العالمية الثانية، عشرين سنة فقط بعد توقيع اتفاقيات فرساي 1919. وطالما اقتبس Carr عبارات مكيافيلي وهوبز مجادلا بأن "استعمال القوة يؤجج الشهية لمزيد من القوة... وأن الحروب التي تبدأ لدوافع تتعلق بالأمن سرعان ما تتحول إلى حروب عدوانية أنانية"، تماما كما سجل ثوسيديديس أن أثينا التي احتجت بالدفاع عن النفس لخوض الحرب البولوبونيزية سرعان ما تحولت إلى قوة أكثر طموحا وأكثر عدوانية، وهذا بالضبط ما لاحظه Carr بالنسبة للحرب العالمية الأولى[xiv].

بقي أن نشير إلى أن Carr أسهب فيما يقارب الثلث من كتابه في الحديث عن دور الأخلاق في العلاقات الدولية، التأصيل للقانون، المعاهدات الدولية، التسوياة القانونية للنزاعات الدولية، التغير السلمي... لذلك فقد شكل مصدر إلهام للكثير من المنظرين المعاصرين، حتى من خارج المنظور الواقعي[xv].

1.1.2 تفسير النزاعات من منظور النظرية الواقعية الكلاسيكية

لقد ألقى مورجنثاو بظلاله الفكرية على النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد، وطالما أن المجال لا يتسع لفحص إسهاماته وإسهامات كتاب آخرين بشكل مفصل، فإننا سنكتفي بالعودة إلى فحص أبرز إسهامات مورجنثاو بوصفه أهم واقعي كلاسيكي عرفه المنظور الواقعي[xvi].

يبقى أن أعمال مورجنثاو تمثل المرجع الأساسي للانتقادات التي عادة ما ينطلق منها المنظرون الواقعيون لتكييف النظرية الواقعية في إطار إعادة صياغة البناء المفاهيمي للواقعية الجديدة.

بالنسبة لنظرية مورجنثاو الواقعية، هناك ستة مبادئ أساسية:

- العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية مغروسة بعمق في الطبيعة البشرية.
- الفاعلون/القادة السياسيون يفكرون ويعملون وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية المطابقة للقوة، وبذلك تصبح المصلحة هي جوهر السياسة، التي يمكن تعريفها على أنها الصراع من أجل القوة.
- في عالم تتنافس فيه الدول لتحصيل القوة، تصبح كل دولة مدفوعة إلى حماية بقائها الفيزيقي، السياسي والثقافي في مواجهة الدول الأخرى.
- الدول–الأمم، في سعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية، لا تحكمها نفس المبادئ الأخلاقية التي تحكم العلاقات الشخصية للأفراد.
- الواقعية السياسية لا تطابق بين الطموحات الأخلاقية لدولة معينة والقوانين الأخلاقية التي تحكم العالم.
- التأكيد على استقلالية الحقل السياسة عن الحقول الأخرى، وبالتالي ضرورة احتكام الأفعال السياسية إلى معايير سياسية في الأساس. يقول مورجنثاو: "الاقتصادي يسأل: كيف تؤثر سياسة ما على رفاهية المجتمع؟ القانوني يسأل: إلى أي مدى تتفق سياسة ما مع قواعد القانون؟ والواقعي يسأل: كيف تؤثر سياسة ما على قوة الدولة؟"[xvii].

ويؤكد مورجنثاو على أن السياسة من منظور واقعي تسعى إما لتحصيل القوة، الحفاظ عليها، زيادتها أو استظهارها/استعراضها[xviii]، وذلك حسب طبيعة تلك السياسة: سياسة الوضع الراهن، سياسة امبريالية ، أم سياسة الهيبة. كما يرى أن سياسة ميزان القوى هي التقنية الأكثر فعالية لإدارة القوة في نظام دولي فوضوي قائم على علاقات تنافسية/صراعية بين الوحدات الدولية.

ويرجع مورجنثاو أسباب السلوك النزاعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة القوة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على تعبئة واستعمال إمكانياتها المادية لإيذاء الدول الأخرى؛ وهناك حجة أخرى يوردها مورجنثاو لدعم موقفه، وهي كون الشر لدى الإنسان "ومن ثم لدى الدولة" "ميل يتعذر استئصاله"[xix]. يرى مورجنثاو أن القوى "الشريرة" المتأصلة في الطبيعة البشرية هي التي تفضي إلى نشوب النزاعات الدولية، وأن المصالح

المتعارضة للأفراد/للدول تجعل من العالم مكانا غير مناسب لتجسيد المبادئ الأخلاقية، ومن ثم فإن الوسيلة الأكثر فعالية لتفادي الحروب وأعمال العدوان هو تشكيل ميزان القوى، الذي يثبط الدول عن اللجوء إلى محاربة بعضها البعض وبالتالي يحافظ على استقرار النظام الدولي[xx].

ويشير كريس براون – أثناء تناوله للصور (حسب تعبير كينيث والتز) التي يمكن من خلالها تفسير أسباب الحرب – إلى أن الطبيعة البشرية المظلمة كسبب للحروب عادة ما يتم وضعها في أطر دينية أو سيكولوجية. إذ يتم المحاججة بأن البشر مخلوقات خاطئة طردت من "الجنة" وتميل بطبعها إلى العنف، وتسيطر عليها الرغبة في الموت، وبأن البشر هم المخلوقات الوحيدة التي تقتل أبناء جنسها ولا تمتلك رادعا يمنعها من إبادة بعضها البعض[xxi].

ويخلص براون إلى أن تفسير الحرب كظاهرة اجتماعية بالإشارة إلى طبيعة الأفراد هو عمل اختزالي[xxii]، ويبدو هذا الحكم مقبولا بالعودة إلى النقاش الذي أثاره كينيث والتز في كتابه Man, the State and War حول الصور الثلاثة لتفسير أسباب اندلاع النزاعات الدولية والذي ستتم الإشارة إليه بشكل متكرر خلال الأجزاء القادمة من هذا البحث.

ويذهب جاك دونلي إلى أن التركيز على الطبيعة البشرية الثابتة عند مورجنثاو يجعل من واقعيته واقعية "بيولوجية" أكثر منها واقعية "كلاسيكية"[xxiii]، لأن الاهتمام بالطبيعة البشرية المنغرسة في جوهر الإنسان هو تفسير بيولوجي في الأساس لظاهرة الحرب. ويعود هذا الربط إلى الكاتب الألماني نايبور الذي يرى أن المصدر الجوهري للنزاعات الاجتماعية توجد في جهل وأنانية الناس. ومن ثم فإن الطبيعة البشرية الشريرة تتسبب في حرب الجميع ضد الجميع – بتعبير هوبز – في سبيل البحث اللامحدود عن المصالح.

1.2 تفسير النزاعات من منظور النظرية الواقعية الجديدة

يواصل هذا المبحث فحص التفسيرات التي قدمتها المدرسة الواقعية لحدوث النزاعات، حيث يتم التطرق هنا إلى تفسيرات النظرية الواقعية الجديدة، التي يمكن النظر إليها على أنها تيار تجديدي داخل المدرسة الواقعية عموما. وقد ظهرت كنتيجة للانتقادات الحادة التي تعرضت لها النظرية الواقعية الكلاسيكية على يد الثورة السلوكية إبان الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كما سنرى فيما بعد. وسنتعرض هنا إلى المقاربات الأساسية للواقعية للجديدة لظاهرة

النزاعات، وهي: المقاربة البنيوية لـ كينيث والتز (البنية الفوضوية للنظام الدولي)، معضلة الأمن بين الدول ومعضلة الأمن داخل الدول.

1.2.1 البنية الفوضوية للنظام الدولي (كينيث ن. وولتز)

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا تجديديا للواقعية الكلاسيكية، حيث بقيت محافظة على افتراض أن القوة متغير رئيسي في السياسة الدولية، بالرغم من أنها توجد كمكون حتمي وضروري في العلاقة السياسية أكثر من وجودها كغاية في حد ذاتها. ويعتبر كينيث والتز :رائد الواقعيين الجدد.

في الوقت الذي تركز فيه الواقعية الكلاسيكية على الطبيعة البشرية لتفسير العلاقات الدولية (وظاهرة نشوب الحروب الدولية بشكل خاص)، فإن الواقعية الجديدة تركز أكثر على بنية النظام الدولي كمشكل للعلاقات السياسية التي تحدث بين مختلف وحداته. حسب والتز، مصطلح البنية structure يدل على الطريقة التي تنتظم بها مختلف أجزاء النظام. وإذا كانت بنية النظام الوطني هي في الأساس بنية تراتبية/هرمية حيث تتموضع الوحدات الداخلية في تمايز رسمي حسب درجة سلطتها أو حسب الوظيفة التي تؤديها، فإن بنية النظام الدولي في المقابل هي بنية فوضوية، حيث تتموضع الوحدات الدولية وفقا لعلاقة عمودية بين بعضها البعض، وبفضل طبيعة هذه البنية، فإن الوحدات الدولية تجد نفسها، في ظل وضع الاعتماد على النفس، في حاجة إلى الاعتماد على نفسها وعلى الترتيبات التي تضمن بقاءها وتحسن من وضعها الأمني، مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات[xxiv].

1.2.2 المعضلة الأمنية

لقد ألقى الطرح النيو واقعي لكينيث والتز ظلاله على النقاش الذي هيمن على الحقل النظري للعلاقات الدولية منذ بداية الثمانينيات. وقد انصرف جزء كبير من هذا النقاش إلى الحد الفاصل بين مستوى تحليل بنية النظام "النظام الدولي" ومستوى تحليل الوحدة الفرعية للنظام "الوحدة الدولية". وبالنسبة لـ " والتز"، فقد ركز في مجهوده النظري على مستوى تحليل النظام الدولي، في مقابل إهماله لدور الوحدات الدولية والتأثير الذي تمارسه بنى الوحدات الدولية ذاتها على نماذج السلوك الدولي[xxv]، ويعود هذا الإهمال إلى ضيق المفهوم الوولتزي للبنية، حيث اعتبر

أن النظام الدولي وحده يتضمن مفهوم البنية، ولم ينتبه إلى أن الوحدة الدولية/الدولة هي الأخرى تتضمن هذا المفهوم، تماما كما تتضمنه المنظمات الدولية كظاهرة نظمية–المستوى كما ذهب إلى ذلك المؤسساتيين النيو ليبراليون[xxvi].وقد شكل هذا الإغفال نقطة انطلاق للتنقيحات الواقعية النيوكلاسيكية فيما بعد.

لقد عمل "والتز" على إثراء النظرية الواقعية لـ "مورجنثاو" وذلك بمحاولة إسكات الانتقادات التي اتهمت الواقعية بإهمال التفاعلات الدولية الإيجابية والمكاسب التعاونية بين الدول، إلى جانب إغفالها لتنامي الاعتماد المتبادل في النظام الدولي. وقد قدم "والتز" محاولة جادة لتنقيح الواقعية الكلاسيكية، غير أنه بقي يسلم بالنظرة الهوبزية للنظام الدولي، حيث يفترض أن الحالة الطبيعية في العلاقات بين الدول هي حالة الحرب، وأن حالة الفوضى في بنية النظام الدولي تؤدي إلى خلق ما أسماه بمعضلة اللاأمن وتدفع الدول إلى القلق بشأن أمنها[xxvii]. هذه الصياغة تؤشر على وجود علاقة تفاعلية/ثنائية الاتجاه بين البنية الفوضوية للنظام الدولي وكون الوحدات الدولية تعتمد على نفسها لحماية أمنها من تهديدات الوحدات الأخرى؛ بعبارة أخرى، البنية الفوضوية للنظام الدولي تزيد من اعتمادية الدول على نفسها، تماما كما أن هذه الأخيرة تفاقم من حدة الأولى.

وهذا هو جوهر النظرية الواقعية الجديدة، أو ما يعرف بشكل أكثر دقة بالواقعية البنيوية. وهنا يجدر التأكيد على أن نظرية "والتز" كانت استجابة نوعية – في الأساس– لمتطلبات الثورة السلوكية التي واكبت أغلب حقول المعرفة الاجتماعية، بما في ذلك حقل العلاقات الدولية كفرع من فروع العلوم السياسية. حيث عمل "والتز" رفقة غيره من الواقعيين الجدد على وضع النظرية الواقعية على سكة الدراسات الاجتماعية الوضعية – التجريبية، وذلك بنقل الاهتمام الواقعي من الطبيعة البشرية المظلمة (كتفسير لنشوب النزاعات الدولية) إلى دور البنية الفوضوية للنظام الدولي في وضع الدول أمام معضلة اللاأمن، مما يضعها في حالة الاستعداد الدائم لخوض الحروب حفاظا على أمنها.

1.2.2.1 معضلة الأمن بين الدول

يستند الافتراض الواقعي/النيو واقعي بأن الحرب سمة تاريخية حتمية ودائمة في العلاقات الدولية إلى مقاربة "المأزق الأمني/المعضلة الأمنية" التي تواجهها الدول باستمرار دائم. وهي مفهوم بنيوي يتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إضافة إلى اعتماد الدول على نفسها للحفاظ على

أمنها الوطني. فالدول، بسبب الفوضى في النظام الدولي وبالتالي اعتمادها على نفسها، تتخذ إجراءات لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمين حيال الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالوحدات الدولية إلى دوامة من الفعل ورد الفعل، أي أن الشعور باللاأمن يولد مزيدا من الشعور باللاأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام. وحتى عندما يسود هناك اعتقاد بأن دولة تضمر نوايا حسنة، يبقى هناك تخوف دائم من أن تتبدل هذه النوايا.. هذا ما يسميه "بوترفيلد" المأساة المروعة في العلاقات الدولية. ويرى الواقعيون أنه لا يوجد هناك ما يشير إلى أن الدول قادرة على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة[xxviii].

ويجادل "جون ميرشايمر"، أحد منظري مقاربة المعضلة الأمنية، أن الدول حتى في حالة انخراطها في اتفاقيات مثلا للحد من انتشار الأسلحة، ستبقى دائما متخوفة من قيام الأطراف الأخرى بنقضها والتنصل منها وقيامها بتحقيق سبق عليها، في هذه الحالة تعيش الدول مجتمعة في حالة دائمة من الحذر والنزوع للنهوض بأعباء أمنها الوطني اعتمادا على نفسها[xxix]. هذا هو ما يفسر – إلى حد ما – استمرار القوى النووية في الاحتفاظ بقدراتها النووية رغم توقيعها على اتفاقيات خفض الأسلحة الإستراتيجية واتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وينبغي لفت الانتباه إلى أن النيو واقعيين ولتبسيط فهم المعضلة الأمنية، يعمدون إلى تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، هما مرحلة التأويل، ومرحلة الاستجابة.

تفترض مقاربة المأزق الأمني أن البنية الفوضوية للنظام الدولي ونظام الاعتماد على النفس يدفعان الدول دائما إلى افتراض سيناريو الحالة الأسوأ، حيث أنها حتى وهي تدرك نتائج أفعالها (تخفيض مستوى الأمن لدول أخرى) فإن طبيعة وضعها في النظام الدولي تدفعها إلى اتخاذ الخطوات التي تتخذها. بهذه الطريقة، يتضح أن النيو واقعية تجادل بأن المأزق الأمني هو حالة بنيوية مستعصية[xxx]، لأنها ترتبط بالبنية الفوضوية للنظام الولي وخاصية الاعتماد على النفس.

1.2.2.2 معضلة الأمن داخل الدول

مع نهاية الحرب الباردة، واجه المنظرون الواقعيون الجدد بإلحاح متزايد أزمة التكيف مع التحول الذي مس طبيعة النزاعات الدولية، حيث أنها تحولت من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، أي أن الفواعل/ الأطراف في النوع الثاني ليست الدول، وهو ما لا يتوافق مع الافتراض الواقعي الرئيسي والذي لم يتغير بتغير النقاشات داخل المنظور الواقعي نفسه، وهو أن الدولة هي اللاعب المركزي والوحيد في العلاقات الدولية. وكاستجابة لهذه الأزمة، قام "باري بوزان" بنقل مقاربة المعضلة الأمنية لـ "والتز" من مستوى التحليل الدولي إلى مستوى التحليل الوطني/ داخل الدول.

طالما أن الواقعية الجديدة حافظت على التمييز الحاسم بين العمليات التي تحدث على المستوى بين–الدول والعمليات التي تحدث في المستوى داخل الدولة، كما أكدت على مركزية العلاقات بين الدول في مقابل هامشية العلاقات داخل الدولة في فهم العلاقات الدولية؛ فقد كان من المفاجئ أن يبدأ منظرون نيو واقعيون بالالتفات إلى والاهتمام بالعلاقات بين المجموعات الإثنية والوطنية ودورها في النزاعات الإثنية داخل الدولة[xxxi].

في هذا الإطار، صدرت مقالة لـ "باري بوزان" The Security Dilemma and : Ethnic Conflict 1993، حاول فيها إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية في سياقها بين–الدولي المعتاد على نشوب النزاع الإثني في يوغسلافيا السابقة 1991.

تعتمد مقاربة "باري بوزان" على ما يسميه "الفوضى الناشئة"، ويقصد بذلك ما يحدث عندما تبدأ الدول متعددة الإثنيات في الانهيار، فتجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدا، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي[xxxii].

إن ما يجعل مقاربة " بوزان" نيو واقعية في جوهرها، هو أنها تستند إلى الطرح الدولتي للنظرية الواقعية في تحليل المستوى بين الإثني/داخل الدولة فهي تقترح بقوة أن كل الوحدات في وضع فوضي "سواء كانت عبارة عن أفراد، دول–مدن city–states، أمم، أو دول" يمكن التوقع أنها تتصرف وفقا لنفس المنطق النيو واقعي. بصيغة أخرى، في وضع الفوضى الناشئة، تتصرف

كل المجموعات على المستوى الداخلي للدولة بنفس الطريقة التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي[xxxiii].

هناك إجماع على صدقية التفسير النيو واقعي للنزاعات الداخلية/الإثنية الذي اقترحه "باري بوزان"، لأن الشواهد التاريخية (في يوغسلافيا مثلا) تشير فعلا إلى أن تمزق الدول متعددة الإثنيات يمكن أن يضع المجموعات الإثنية أمام وضع فوضوي، بحيث يثير هذا الواقع الجديد مخاوف كل طرف اتجاه الطرف الآخر، ويقود كليهما إلى محاولة استعمال القوة لتحسين وضعه النسبي، هذه الوضعية تتعقد أكثر عندما تكون في الإقليم، المأهول من طرف مجموعة معينة، جيوب تسكنها إثنيات أخرى. ذلك أن كل طرف يحاول تنفيذ تصفية إثنية (استباقية) إنهاء وجود أية أقليات دخيلة، ما يسمح بالتوسع لضم كل الأفراد المنتمين لمجموعتهم والمتواجدين خارج الحدود الحالية لإقليمهم[xxxiv].

1.2.3 تقييم المنظور الواقعي لتفسير النزاعات

لتلخيص ما سبق، يمكن الاستعانة بمستويات تحليل العلاقات الدولية، التي ترجع إلى "والتز" نفسه، حيث أشار إلى أن الأسباب وراء نشوب الحروب/النزاعات تندرج إما في المستوى الفردي أو في المستوى الوطني أو في المستوى النظمي (مستوى النظام الدولي) للتحليل.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الواقعية الكلاسيكية انحصر اهتمامها في المستوى الأول، بتركيزها على الطبيعة البشرية العدوانية/حالة الفطرة عند هوبز كعامل محرك للنزاعات الدولية؛ في الوقت الذي انحصرت فيه الواقعية الجديدة/البنيوية "والتز" في المستوى الثالث، من خلال التركيز على البنية الفوضوية للنظام الدولي كمسبب رئيسي للنزاعات. مبدئيا سنسلم بأن الواقعية البنيوية شكلت انتصارا لعلمية حقل العلاقات الدولية، وذلك بأن أصبحت أكثر اهتماما بدراسة بنية النظام الدولي القائم على مفهومي الفوضى والاعتماد الذاتي بدل الإغراق في توصيف الطبيعة البشرية المظلمة ودورها في توجيه ميل الدول نحو خوض الحروب وتسوية النزاعات بالطرق المسلحة العنيفة؛ غير أنها (النيوواقعية) ما لبثت أن تعرضت للنقد، لأنها هي الأخرى أفرطت في تفسير النزاعات الدولية بطبيعة البنية الفوضوية للنظام الدولي.

وهنا يأتي المجهود التنقيحي المشترك لـ "جارلز جون، وباري بوزان، وريتشارد ليتل"، حيث دعا كل منهم إلى ضرورة تنقيح النيو واقعية لبناء تركيب نظري مشترك للنظرية الواقعية الجديدة

والنظرية المؤسساتية النيوليبرالية "في إطار الحوار الذي جرى بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد خلال الثمانينيات"، وذلك باعتماد المنظومات والمؤسسات الدولية، إلى جانب القوة، كجزء من تعريف بنية النظام الدولي. ولمعالجة حالة القصور المفهومي للبنية حسب "والتز"، يقترح الثلاثة مفهوما جديدا هو "البنية العميقة ذات المضمون الأوسع من تصور "والتز". ويرتبط تصورهم لبنية النظام بوجود ما أسموه النظام السياسي الدولي، إلى جانب النظام المجتمعي الدولي وهذا الأخير يتسع ليشمل الأبعاد الثقافية، القانونية والسلوكية المعيارية/القيمية.

لقد حاول هؤلاء المنظرون توسيع المفهوم الوولتزي لبنية النظام ليمتد إلى ما وراء البعد السياسي، ويشمل البعد الاقتصادي، المجتمعي والاستراتيجي "يقصد به ممارسة الضبط من خلال الاكراه"[xxxv].

خلاصة هذه المناظرة، أنه في الوقت الذي رجح فيه "والتز" أن للبنية الفوضوية للنظام الدولي دورا حاسما في تفسير السلوك الدولي، فقد سعى "جارلز جون، وباري بوزان، وريتشارد ليتل" إلى إيجاد ربط بين مستوى تحليل بنية الوحدة الدولية ومستوى تحليل النظام الدولي. حيث خلصوا إلى أن طبيعة قدرات الوحدة الدولية وطريقة استخدامها تؤثر على بنية النظام الدولي في حد ذاته[xxxvi].

في مرحلة لاحقة، ظهر زخم من الأدبيات الواقعية أصبحت تصنف ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية الجديدة، وهي تعد امتدادا تراكميا لسعي "جارلز جون، وباري بوزان، وريتشارد ليتل" من أجل تجسير الفجوة بين السياسات الوطنية للوحدات الدولية والسياسات الدولية، ومن ثم بين البنى الوطنية والبنى الدولية. بالنسبة لهذا الاتجاه يبقى بقاء الدولة الهدف النهائي لسياساتها، سواء التي تمارسها على المستوى الوطني أو الدولي؛ فقادة الدول دائما يسعون إلى السيطرة على الموارد لتطوير أجنداتهم الدولية والوطنية والمحافظة على شرعية قيادتهم لدولهم. كما أن الدول دائما تسعى إلى تجميع وتركيم الثروة الاقتصادية والقوة التكنولوجية من أجل المكاسب الدولية والوطنية التي تفرزها[xxxvii].

وتفترض الأدبيات الواقعية النيو كلاسيكية أن السياسة الخارجية للدول ما هي إلا نتاج نماذج معقدة من التفاعل "فعل ورد فعل" داخل وبين المستويين الوطني والدولي، كما تفترض أن

الخيارات في عملية صنع السياسة الخارجية تتأثر بالإدراكات والقيم المنغرسة في صانع القرار نفسه[xxxviii].

إذا استعنا مرة أخرى بمستويات تحليل النزاعات الدولية، لوجدنا أنه في الوقت الذي انحصرت فيه نيو واقعية " والتز" في المستوى الثالث "النظام الدولي" باهتمامها المفرط بتفسير النزاعات الدولية بطبيعة البنية الفوضوية للنظام الدولي؛ فقد حاولت نيو واقعية كل من "جارلز جون، وباري بوزان، وريتشارد ليتل" التخفيف من حدة هذا الإفراط والالتفات نحو المستوى الثاني "الدولة"، ومحاولة إيجاد روابط بينه وبين المستوى الثالث؛ هذا في الوقت الذي سعت فيه الواقعية النيوكلاسيكية إلى ربطهما معا بالمستوى الأول "الفرد" الذي شكل محور اهتمام الواقعية الكلاسيكية، وذلك من خلال التأكيد على أثر عملية صنع القرار السياسي الخارجي في سلوك الدول "هنا يتم التركيز على الأثر الذي تمارسه التركيبة السلوكية والعقائدية لصانع القرار".

المبحث الثاني

2. حل النزاعات من منظور الواقعية والواقعية الجديدة

يقترن التصور الواقعي الكلاسيكي لحل النزاعات بآليات الحفاظ على استقرار النظام الدولي. ويجب التنويه هنا بأن فوضوية النظام الدولي بمعنى غياب الحكومة العالمية الكابحة للسلوك العدواني لدى الدول لا يعني بالضرورة غياب النظام في النظام الدولي – بمعنى غياب الاستقرار وسيادة الفوضى والاضطراب– رغم الفوضى، يبقى هناك قدر من النظام يضبطها وتقترح الواقعية الكلاسيكية آليتين من خلالهما يحافظ النظام الدولي على استقراره ويتوافر للعلاقات الدولية نوع وقدر من النظام والاستقرار – بمعنى تقلص حجم النزاعات والحروب التي تهدد استقرار النظام الدولي–؛ هاتان الآليتان هما ميزان القوة والحرب.

2.1 ميزان القوى والمفهوم السياسي للحرب

ليس من المدعاة للدهشة أن تشكل الحرب في نظر الواقعيين الأرثوذكسيين آلية للحد من ظاهرة النزاعات في العلاقات الدولية، لأنه يعكس ثبات الإدراك الواقعي للعلاقات الدولية على أنها تميل للتنازع والصراع أكثر من ميلها للتعاون، لذا في هذا المطلب سنركز على الية ميزان القوى والمفهوم السياسي للحرب في فرعين وكالاتي:

2.1.1 ميزان القوى Balance of Power

يمكن فهم العلاقة بين ميزان القوى وحل النزاعات في المنظور الواقعي الكلاسيكي من خلال الانطلاق من التعريف التالي: "ميزان القوى هو تعبير عن تعادل في القوة بين دولتين/كتلتين/حلفين دوليين "أو بين مجموعة دول/مجموعة تكتلات/عدة أحلاف دولية"، بحيث يمنع هذا التوازن قيام أي طرف بمغامرة عسكرية ضد الطرف الآخر، وبذلك يتحقق بموجبه الاستقرار والسلم المبنيان على القوة"[xxxix].

ويمكن تعريف موازين القوى من حيث عدد الأقطاب الموجودة في الميزان، ويتحدد عدد الأقطاب بعدد الدول التي بوسعها أن يهدد بقاء بعضها بعضا بشكل خطير. فالنظام الدولي خلال الحرب الباردة هو نظام ثنائي الأقطاب، لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هما الدولتان الوحيدتان اللتان لديهما القدرة على تهديد بقاء بعضهما البعض[xl].

يعتمد مفهوم ميزان القوى على المقارنة المستقاة من علم الاقتصاد الكلاسيكي، حيث استوحاه الواقعيون –على رأسهم مورجنثاو– من دور السوق في الحياة الاقتصادية. إذ أن السوق القادرة على تنظيم المنافسة عبارة عن كيان محض يأتي إلى الوجود بمعزل عن رغبات المشترين والبائعين الذين – رغم ذلك – يوجدونها من خلال أعمالهم – بشكل غير مباشر–. ويمضي " كريس براون" أبعد من ذلك في القياس على المفهوم والدور الاقتصادي للسوق في إدراك مفهوم ودور ميزان القوى في العلاقات الدولية، فيقول بأنه في سوق غير قادرة على المنافسة – تحتكره القلة – يكون بوسع عدد قليل من الشركات إدارة الأسعار والإنتاج، ولا يشكل بقاء بعضها محل اهتمام بالنسبة للبعض الآخر. ويعطي المثال التالي: "شركة Ford تتمنى لو أن شركة General Motors تزول من الوجود، والعكس بالعكس، ولكنها بوصفها تحقق أكبر قدر من الربح تدرك أن المحاولات المباشرة للتخلص من المنافسة تنطوي على أخطار هي من الشدة بحيث تجعلها لا تفكر بذلك، فحرب الأسعار قد تطيح بكلتا الشركتين، وبالطريقة نفسها فإن للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مصلحة مشتركة في تنظيم المنافسة بينهما، حتى وإن كان كل منهما يود لو أن الطرف الآخر يزول من الوجود لو كان من الممكن تحقيق ذلك بطريقة لا تنطوي على المخاطرة وتكون غير مكلفة"[xli]. هذا القياس الاقتصادي يجعل من العمل وفقا لميزان قوى خيارا عقلانيا يمكن الدول من المحافظة على استقرار النظام الدولي.

يهدف ميزان القوى، حسب كل من Bolingbroke, Gentz, Metternich & Castle إلى:

- الحيلولة دون ظهور هيمنة عالمية
- المحافظة على العناصر المشكلة للنظام "الدولي" وعلى النظام "الدولي" في حد ذاته
- ضمان الاستقرار والأمن المتبادل ضمن النظام الدولي
- تعزيز وإطالة أمد السلام "الدولي" باستعمال الحرب الرادعة التي تعني التصدي لأي طرف معتد يحاول قلب ميزان القوى، مع أمكانية مواجهة سياسة توسعية ما بتشكيل حلف مضاد [xlii].

أما بالنسبة للآليات التي ترى الواقعية الكلاسيكية أنها كفيلة بصيانة أو استرجاع ميزان القوى، فهي كما يلي: " سياسة فرق تسد، التعويضات الإقليمية في فترات ما بعد الحروب، خلق الدول العازلة، تشكيل الأحلاف، إنشاء مجالات النفوذ، التدخل، المساومة الدبلوماسية، التسوية السلمية والقانونية للخلافات، تقليص التسلح، سباقات التسلح والحرب في حد ذاتها إذا كان ذلك ضروريا صيانة أو استرجاع ميزان القوى" [xliii].

2.1.2 المفهوم السياسي للحرب

يمثل التصور السياسي للحرب لـ "كلاوسفيتز" ثورة على الإدراك السائد للحرب على أنها ظاهرة مرضية "غير صحية" في العلاقات الدولية، وأنها تعبر عن انهيار النظام الدولي. في المقابل، يجادل "كلاوسفيتز" بأن الحرب سمة طبيعية للعلاقات الدولية، وآلية أساسية من آليات عمل النظام الدولي، وذلك لما لها من دور في نظام توازن القوى.

وهنا يعود بنا "كرسيبورن" من جديد إلى الصورة الثالثة لـ "والتز" حول تفسير النزاعات، مؤكدا على دور البنية الفوضوية للنظام الدولي في دفع الدول خوض الحروب ضد بعضها البعض دفاعا عن مصالحها الخاصة، ثم يؤكد على ضرورة التفريق بين الحرب الأهلية/الداخلية والحرب الدولية لفهم التصور السياسي للحرب عند كلاوسفيتز. فالحرب الأهلية تعبير عن انهيار الأوضاع الطبيعية داخل الدولة، وبذلك فهي بالفعل وضع مرضي، لأن الدول رغم أنها من حيث المبدأ تتوفر على وسائل عدة لحل النزاع تمنع اللجوء إلى العنف، إلا أنه في بعض الأحيان يتعذر استعمال تلك الوسائل، فتندلع الحرب؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالحرب الدولية – على

خلاف ما سبق – تمثل بالفعل الآلية التي غالبا ما تكون النهائية لحل الصراع. وهذا هو جوهر التصور السياسي للحرب بوصفها خيارا عقلانيا، ينتج عن الموازنة بين التكاليف والمنافع في استخدام القوة لحسم الصراعات الدولية[xliv]، وهو ما كان محل اهتمام الكاتب البروسي كلاوسفيتز.

يرى كلاوسفيتز أن الحرب تعد –أو يجب أن تكون– عملا سياسيا عقلانيا مقيدا، وقد عبر هذه الفكرة بمقولته الرائجة "الحرب أداة سياسية حقيقية، وهي استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى"؛ فالحرب بالنسبة له ليست نهاية العمل السياسي بل إنها تدار لأغراض سياسية. ورغم كونه ضابطا عسكريا، إلا أنه طالما أكد على أهمية السيطرة السياسية على القوات المسلحة[xlv].

يقترح أنصار كلاوسفيتز تصورهم السياسي للحرب – كآلية للحد من النزاعات – من خلال نقطتين أساسيتين[xlvi]:

أولا: بوصفها جزءا من ميزان القوى، فهم يجادلون بأنه في نفس الوقت الذي يشكل فيه ميزان القوى آلية لمنع الحروب، فإن هذه الأخيرة – هي الأخرى – تشكل آلية جيدة للحفاظ على استقرار وتوازن النظام الدولي أي المحافظة على بقاء ميزان القوى.

ثانيا: بوصفها آلية لحل النزاعات بإمكانها أن تحقق ما لا يستطيع ميزان القوى تحقيقه (أي تحقيق التغيير بدلا من إحباطه).

من خلال هذا التصور، يمكن إدراك نوع من التكامل بين الآليتين، فبدون الحروب لا يستطيع ميزان القوى أن يعمل على حفظ التوازن في النظام الدولي، وبدون ميزان القوى يصبح الانتشار الموسع للحروب مدعاة لتفاقم الفوضى – بمعنى انعدام النظام – بصيغة أخرى، قد تكون التحالفات وسباقات التسلح من آليات الحفاظ على ميزان القوى بشكل سلمي –بدون حرب– غير أن فشل هذه الآليات يجعل من الحرب خيارا لازما. إن الحرب لا تعبر عن الفشل في حل الصراع والدفع نحو التغيير، بل قد تكون آلية لا مفر منها لتحقيق ذلك، وهذا هو جوهر التصور السياسي للحرب عند الواقعيين الكلاسيكيين وفي مقدمتهم كلاوسفيتز.

2.2 حل النزاعات من منظور الواقعية الجديدة

يتصدى هذا المطلب لفحص الحلول التي قدمتها النظرية الواقعية الجديدة للتخفيف من حدة انتشار النزاعات. وينبغي هنا التأكيد على أن الحلول التي تقترحها الواقعية الجديدة لها علاقة أساسا بالمحاولات التي خاضها الواقعيون الجدد لإسكات الانتقادات التي تلقاها الاتجاه الكلاسيكي

للواقعية، خاصة فيما يتعلق بتسليمه بحتمية السلوك العدواني لدى الدول، واستبعاده لإمكانية قيام علاقات تعاون على المستوى الدولي. لقد شكل الحوار الواقعي الجديد – الليبرالي الجديد تربة خصبة لنمو المساعي البحثية النيوواقعية لإيجاد آليات مناسبة للحد من ظاهرة النزاعات، وإن بقيت بالنسبة لكتابها سمة غالبة للعلاقات بين الدول.

في هذا المطلب، سنفحص الآليتين الأساسيتين لحل النزاعات محل اهتمام النيوواقعيين، الأولى تتمثل في "الاستقرار عن طريق الهيمنة " التي تطورت تزامنا مع الزخم الهائل من الأدبيات المؤسساتية الدولية حول نظرية المنظومات، والثانية تتمثل في "التوازن الدفاعي – الهجومي " التي تعتبر من صلب اهتمام المحاورات الجارية بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية.

2.2.1 الاستقرار بالهيمنة

قبل المضي في فحص آلية الاستقرار بالهيمنة لحل النزاعات، تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم هو نتاج ما يعرف بالتركيب الواقعي الجديد– الليبرالي الجديد، وهو يمثل خلاصة الحوار الذي احتدم بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد طيلة فترة الثمانينيات. كما تجدر الإشارة إلى ارتباط هذا المفهوم بنظرية المنظومات "regimes theory" التي شكلت محورا للحوار السابق، منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث جاء تطوير هذا المفهوم في محاولة للإجابة على السؤال التالي: لماذا تستمر المنظومات الدولية في الوجود رغم الطبيعة الأنانية والعدوانية للدول، واحتمالات الغش والتنصل من هذه المنظومات، كما يشكك الواقعيون الجدد؟ فالجواب من منظور الواقعية الجديدة يكمن في ظهور نمط من الاستقرار يحافظ عليه طرف مهيمن وهي الإجابة التي تشاطرها فيها الليبرالية الجديدة كما أشرنا إليه قبل أسطر.

يعود هذا المفهوم – بغض النظر عن حداثة المصطلح – إلى Charles Kindleberger: The World in Depression 1929-1939 (1973)، حيث أشار إلى أن النظام الاقتصادي قبل 1914 لم يكن ذاتي التنظيم كما كان يعتقد، بل إن القوة المالية المهيمنة لبريطانيا العظمى هي التي عملت على الحد من مشاكل التعاون الدولي المتولدة عن العمل بمعيار الذهب. وقد كانت تعمل على ذلك لأنه من مصلحتها المحافظة على استقرار النظام من جهة، ومن جهة أخرى لأن أطراف النظام الآخرين كان لديهم الاستعداد الكامل للتعامل مع الدور المهيمن لبريطانيا[xlvii]. واستنادا إلى هذا النمط من التحليل يمكن تفسير حالة الفوضى وعدم

الاستقرار التي عرفتها ثلاثينيات القرن الماضي كنتيجة لانهيار القوة الاقتصادية لبريطانيا العظمى من جهة، وعدم استعداد الولايات المتحدة لتولي قيادة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى[xlviii].

وقد واصل كل من" ستيفان كرسنر وروبرت كوهن" التحليل السابق بالإشارة إلى الدور الذي لعبته القوة الاقتصادية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في توفير قيادة مهيمنة على المنظومة الاقتصادية الدولية لما بعد الحرب. فقد عملت إقامة وتعزيز الهياكل المؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب، وذلك من خلال – مثلا – دفع المفاوضات متعددة الأطراف نحو توقيع اتفاقيات GATT وتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[xlix].

إن دور الطرف المهيمن في النظام الدولي يجعله أشبه بدور الحكومة العالمية التي تضبط سلوكات الدول بحيث تجعلها لا تنزع للمساس باستقرار النظام ككل. وفي حقل النزاعات الدولية، لا يختلف توصيف هذه الآلية عنه في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو التفسير الذي عادة ما يتم طرحه لتبرير قيام الولايات المتحدة بتصحيح الوضع الناجم عن غزو العراق للكويت عام 1990.

ترى نظرية الاستقرار بالهيمنة أن تركيز القوة من شأنه أن يخدم مصالح الدولة / الدول المهيمنة في نفس الوقت الذي يخدم فيه مصالح الدول الأخرى الأقل قوة؛ وفي مقابل ذلك، فمن شأن تضاؤل (تراجع) الهيمنة وما ينجم عن ذلك من تفتت القوى في السياسة الدولية من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى. وبذلك يمكن إدراك الدور الذي تؤديه الدولة/الدول المهيمنة على أنه تسهيل التعاون بين الدول[l]، وتجنيبها الانزلاق إلى التنازع والصراع.

2.2.2 التوازن الهجومي – الدفاعي

رأينا أن الافتراض المحوري للنيو واقعية يكمن في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، حيث يكتسي بقاء الدول أهمية قصوى. ومن أجل ذلك قد تتبنى الدولة، منفردة أو ضمن مجموعة من الدول، استراتيجيات متعددة، فقد تشكل أحلافا أو تكتلات مع بعض الدول ضد أخرى؛ وقد تتبنى إستراتيجية الالتحاق بالطرف المتوقع انتصاره بالالتحاق بالأقوى بدلا من مواجهته؛ وقد تلجأ الدولة إلى الوسائل الديبلوماسية – بما في ذلك المفاوضات والتنازلات– وقد تذهب الدولة نحو الحرب للوقاية مسبقا من سلوك عدواني من جهة العدو. كل هذه الاستراتيجيات في الواقع تقع في صلب الاهتمامات النيو واقعية، مما جعلها محل مساءلة حول أي منها يمكن اعتماده قبل الأخرى[li].

هنا يعتقد النيو واقعيون الهجوميون أن الدول تسعى للحصول على القدر الأقصى من المكاسب في قوتها مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك للإبقاء على هامش كاف من الأمن، ويضربون مثالا لهذه الدول بالدولة المهيمنة في النظام الدولي، ويعتقدون أن الوسيلة الأمثل لتعظيم هذه المكاسب هو البناء المستمر للقدرات الهجومية للدولة بحيث تكون دائما أعظم من تلك التي تمتلكها الدول الأخرى؛ وفي المقابل يرى النيو واقعيون الدفاعيون أن أن الدولة لا تسعى إلى تعظيم مكاسب قوته النسبية، بل تسعى بدلا من ذلك إلى تبني استراتيجيات للحد من تعاظم مكاسب القوة النسبية لأعدائها من الدول[lii].

وفي اتجاه توفيقي، يرى كل من Robert Jervis & Stiven Van Ivira أنه مادامت احتمالات الحرب بين الدول تزداد بزيادة حيازتها القدرة الهجومية المفضية للغزو، فإن القدرات الدفاعية عندما تكون أكثر تيسرا من القدرات الهجومية تفضي إلى سيادة الأمن وزوال الحوافز التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، سيكون بإمكان الدول امتلاك القدرات الكفيلة فقط بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وبذلك تتقلص آثار الطبيعة الفوضوية في البيئة الدولية. ويشير Steven Walt إلى أنه "ليس من المفاجئ أن نجد النيو واقعيين الذين يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون من إمكانية تبديد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية"[liii].

وينطلق Charles L. Glaser من نفس الافتراضات النيو واقعية ولكنه يصل إلى نتائج مخالفة، فتحت سلسة واسعة من احتمالات وقوع أحداث طارئة، وفي نظام قائم على الاعتماد الذاتي self-help، قد تقرر الدول أن تتعاون كوسيلة للخروج من المأزق الأمني. فبالنسبة لـ Glaser تقوم الدول بموازنة إيجابيات ومخاطر الدخول في سباق للتسلح مقابل التكاليف والمكاسب التي تجنيها من الدخول في اتفاقيات لضبط/مراقبة التسلح. وبهذا الشكل فإن الدول تنخرط في نظام للدفاع الذاتي ولكن في شكله التعاوني وليس التنازعي[liv]. وعودة إلى العلاقة بين الهجوم والدفاع، يفترض Glaser أن الدولة، أثناء قيامها بالتفضيل بين الاستراتيجيات التعاونية أو التنازعية، يجب أن تلجأ إلى تطبيق مفهوم التوازن الهجومي-الدفاعي، الذي هو معدل تكاليف القوة الدفاعية من جهة وتكاليف القدرات الهجومية من جهة أخرى[lv].

وبمعالجتها لهذه القضايا، تفتح واقعية الاحتمالات الطارئة النظرية الواقعية–الواقعية الجديدة للمدخلات الواردة من نظريات السلوك التعاوني، نظريات ضبط التسلح ونظرية الألعاب[lvi]؛ في الوقت الذي تحاول فيه التخفيف من حدة الحماس الواقعي الأصيل لازدراء إمكانية قيام علاقات تعاونية بين الدول في ظل المعضلة الأمنية المستعصية.

2.2.3 تقييم المنظور الواقعي لحل النزاعات

عند تقييمنا للمنظور الواقعي لحل النزاعات، يجب دائما أن نأخذ بعين الاعتبار النقد الابستمولوجي الذي تعرض له هذا المنظور، على اعتباره منظورا تفسيريا محضا، فهو يكتفي بتفسير الواقع الدولي كما هو، بدون أن يكلف نفسه عناء البحث المعمق في الآليات التي تكفل تصحيح الاختلالات الموجودة في النظام، بما في ذلك ظاهرة النزاعات والحروب، وهذا ما يفسر إسهاب الواقعيين الكلاسيكيين في تمجيد الحرب كآلية للحفاظ على استقرار النظام الدولي، وكأنهم يتصورون أن الحروب – في حد ذاتها– آلية مجدية للحد من الحروب.

فالواقعية الكلاسيكية أهملت الاهتمام بالآليات التي تحقق عملية التغيير السلمي في موازين القوى، ويبقى تصورها لمستقبل استقرار النظام الدولي مرتبطا بسباقات التسلح والنزوع الثابت والدائم للحرب. وبذلك، ظلت المعضلة الأمنية مستعصية على الحل، لأنها تقوم على مرتكزين لم يتم تحديدهما بشكل يسمح بمساهمتهما في إدراك إمكانيات وآليات الفكاك من الآثار المدمرة للمعضلة الأمنية، ونقصد بذلك، الفوضى والمصلحة الوطنية للدول. المشكلة هنا تبرز عندما نحاول التفكير حول الكيفيات المحتملة (المرغوبة إلى حد ما) التي من خلالها يمكن للدول أن تعيد تحديد مصالحها بحيث تساهم في التخفيف من حدة الآثار المدمرة التي تفرزها الفوضى، ومن ثم التخفيف من درجة استعصاء المعضلة الأمنية.

بالنسبة للفوضى، يبدو أن حجج النظرية البنائية حديثا أكثر إقناعا وأكثر قبولا، وتمنحنا قدرا متزايدا من الانعتاق لفهم كيف أن الفوضى هي من صنع الدول، وليست معطى سابقا غير قابل للتغيير كما تدعي الواقعية. هنا يصبح عمل "ألكسندر وانتد" في مقالاته عن الفوضى بمثابة الصوت الذي يفضح التعميمات الواقعية بشأن معضلة الفوضى في النظام الدولي؛ ويذهب إلى أبعد من ذلك، ليتساءل حول العلاقة بين مصالح الدول– الأقطاب في النظام الدولي والتبرير الواقعي لمنطق الفوضى. ويبدو أن الكشف عن جوهر هذه العلاقة لا يحتاج إلى عناء كبير، لأن

الفوضى تخدم تلك المصالح، وأن سعي الدول- الأقطاب لتعزيز مصالحها يجعل من الفوضى أمرا متفاقما بشكل متزايد.

أما بالنسبة لمشكلة تحديد المصالح، فيبدو أن بعض الحجج التي تسوقها الواقعية نفسها تعود لتصبح حججا عليها لا لها. فالواقعيون منذ ثيوثيديدس، مرورا بـ مكيافلي وهوبز وصولا إلى Carr – وكما أشرنا إليه في المبحث الأول – يجادلون بأن استعمال القوة يؤجج الشهية لمزيد من القوة... وأن الحروب التي تبدأ لدوافع تتعلق بالأمن سرعان ما تتحول إلى حروب عدوانية أنانية، وهو ما سجله ثوسيديديس حول سلوك أثينا التي احتجت بالدفاع عن النفس لخوض الحرب البولوبونيزية، غير أنها سرعان ما تحولت إلى قوة أكثر طموحا وعدوانية، وهو بالضبط ما لاحظه كذلك Carr بالنسبة للحرب العالمية الأولى. وهنا يبدو أن عدم الثبات في طبيعة وحجم مصالح الدول لا يعزز الاستقرار الدولي، بقدر ما يؤجج الرغبة "الشريرة" لديها في خوض مزيد من الحروب لحماية مصالح غير محددة مسبقا بشكل واضح وحاسم.

من جهة أخرى، لم تؤد آلية ميزان القوى التي روج لها الواقعيون إلى تعزيز السلام والاستقرار الدوليين، بقدر ما أدت إلى خلق حالة مثيرة للقلق من التأهب الدائم للحروب. وهنا يمكن المحاججة بأن النظام الدولي ثنائي الأقطاب خلال الحرب الباردة لا يدين باستقراره لميزان القوى، وإنما لنظام الردع النووي المتبادل، أو ما نسميه مجازا بـ "نظام توازن الرعب" بين قطبي النظام، هذا إذا تعمدنا إغفال الحروب الصغرى التي اندلعت من حين لآخر.

يبقى أن الواقعيين الجدد كانوا أكثر عمقا في مسعاهم لمعالجة مشكلة النزاعات الدولية والحد منها. نزعم هنا أن النقلة التي عرفها المنظور الواقعي لحل النزاعات تجد أساسا قويا لها في التقاطع الذي حدث بين المسارين النيو واقعي والنيو ليبرالي خلال الثمانينيات من القرن الماضي. هذا التطور شمل برامج البحث التي شكلت مركز اهتمام المنظورين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث اتجهت الواقعية الجديدة نحو مقاربة فرص وآليات التعاون الدولي للتغلب على النتائج السلبية للفوضى في النظام الدولي (وهو نقطة الالتقاء بينها وبين النيوليبرالية).

يفترض الواقعيون الجدد أن الفوضى تجعل الدول تهتم بقضايا أمنها وبقائها، لكنهم لا يترددون في مشاركة النيوليبراليين تأكيدهم على مسألة المؤسسات الدولية، حيث أصبحوا (الواقعيون

الجدد) أكثر ثقة في قدرة المؤسسات والمنظومات الدولية على تخفيف الآثار المتناقضة للفوضى الدولية على التعاون بين الدول، وبالتالي إمكانية إيلائها اهتماما أكبر للتعاون على حل صراعاتها بدون اللجوء إلى الحروب. وهذا جوهر ما أسماه Ole Waever التركيب الجديد – الجديد الذي يؤشر على تراجع الواقعيين الجدد عن الأطروحات الواقعية التقليدية المتشددة حول استعصاء معضلة الأمن بين الدول، وميلهم المتزايد نحو التركيز على التقليل من أهمية استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتسليم بأن علاقات الصراع والتعاون توجد جنبا إلى جنب في ظل الواقع الدولي الراهن[lvii].

الخاتمــة

لقد حاولنا في هذا البحث فحص إسهام المنظور الواقعي – بشقيه الكلاسيكي والجديد – في فهم النزاعات الدولية، من حيث أسباب حدوثها ومن حيث إمكانيات الحد من انتشارها في البيئة الدولية. وقد انطلقنا من الفرضيتين آنفتي الذكر، محاولين التحقق من مدى صدقيتهما وفقا لخطة البحث المقترحة.

بالنسبة للفرضية الأولى، المتعلقة بتركيز المنظور الواقعي على الطبيعة البشرية الشريرة ومنطق الفوضى في النظام الدولي لتفسير النزاعات، واستعصاء المعضلة الأمنية بين الدول، فيبدو أن التطورات الحديثة التي عرفها المنظور الواقعي لا تصدقها، ونقصد بذلك النظرية الواقعية الجديدة، منذ "والتز" وصولا إلى "باري بوزان" ومقاربة المعضلة الأمنية داخل الدول لتفسير النزاعات الداخلية.

ويبدو أن التفسيرات التي قدمتها هذه التيارات الواقعية المختلفة هي من الإحكام لدرجة أنها عادة ما تصمد أمام انتقادات المنظورات الأخرى، وهي تتجاوز التفسير الاختزالي للواقعية التقليدية للنزاعات على أنها انعكاس محض للطبيعة البشرية المظلمة.

لقد شكلت الواقعية الجديدة استجابة نوعية – في الأساس– لمتطلبات الثورة السلوكية التي واكبت حقل العلاقات الدولية بداية من خمسينيات القرن الماضي، حيث عملت على وضع النظرية الواقعية على سكة الدراسات الاجتماعية الوضعية – التجريبية، وذلك بنقل الاهتمام الواقعي من الطبيعة البشرية المظلمة (كتفسير لنشوب النزاعات) إلى دور البنية الفوضوية للنظام الدولي في وضع الدول أمام معضلة اللأمن، مما يضعها في حالة الاستعداد الدائم لخوض الحروب حفاظا على أمنها.

من جهة أخرى، يؤشر ما سبق على خاصية تاريخية لازمت المنظور الواقعي منذ جذوره الأولى؛ تتمثل هذه الخاصية في القدرة على التنقيح الذاتي والتكيف مع متغيرات النظام الدولي. هذه القدرة هي التي مكنت "باري بوزان" – على نحو ما رأينا – من تجاوز أزمة التحول في طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، أي أن الفواعل/ الأطراف في النوع الثاني ليست الدول، وهو ما جعل الواقعية التقليدية عاجزة عن تفسير هذا النمط المتنامي من النزاعات[lviii]،

لأن الافتراض الواقعي الرئيسي والذي لم يتغير بتغير النقاشات داخل المنظور الواقعي نفسه هو أن الدولة هي اللاعب المركزي والوحيد في العلاقات الدولية.

وبالنسبة للفرضية الثانية، المتعلقة بتركيز المنظور الواقعي على تشكيل ميزان القوى للحد من لجوء الدول إلى محاربة بعضها البعض، وبالتالي الحفاظ على استقرار النظام الدولي، فيبدو كذلك أن الإسهامات الواقعية الجديدة، التي أفرزها الحوار الجديد – الجديد بين النيو واقعيين والنيو ليبراليين، تتجاوز هذا المفهوم التقليدي الذي أصبح غير ملائم لإدراك التعقد الآخذ في التزايد الذي يميز العلاقات الدولية الراهنة، كما تتجاوز المقولة الواقعية التقليدية حول دور الحروب في الحفاظ على استقرار النظام الدولي. فآليات الاستقرار عن طريق الهيمنة والتوازن الدفاعي – الهجومي، التي تقترحها الواقعية الجديدة لحل النزاعات والحد من انتشارها في البيئة الدولية، تعبر عن نوع من النضج الملحوظ في الإدراك الواقعي لظاهرة النزاعات. غير أن هذه الآليات – على ما يبدو – لم ترق بعد بالمنظور الواقعي إلى الحد الذي يصبح معه مشاركا فعالا في الحوار التنظيري حول حل النزاعات، على غرار تفسير النزاعات ووصف أسباب حدوثها. إن تراجع الواقعيين الجدد عن الأطروحات الواقعية التقليدية المتشددة حول استعصاء معضلة الأمن بين الدول، لم يمنعهم من الاستمرار في التسليم من جهة بأن المؤسسات الدولية (كآلية لحل النزاعات من منظور الليبرلية الجديدة) لا تقلل من احتمالات وأهمية استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتسليم من جهة أخرى بأن علاقات الصراع والتعاون توجدان جنبا إلى جنب في ظل الواقع الدولي الراهن.

لا شك في أن دراسة النزاعات من المنظور الواقعي تزودنا بتفسير قوي ومتماسك لسلوك الوحدات الدولية ونزوعها المستمر والثابت نحو استعمال القوة لتعظيم مصالحها؛ وفي مقابل قدرة الواقعية على تفسير النزاعات، يبدو أنها لا تملك نفس القدرة على صياغة آليات ناجعة لحل النزاعات والحد من انتشارها. هذا الافتراض يبقى غير قابل للتكذيب – على حد تعبير الأبستمولوجيا؛ ورغم أن هذا الأخير لم يكن يقصد النظرية الواقعية الدولية بالنقد على أنها تميل إلى التركيز على قابلية فرضياتها للتحقيق testability أكثر من قابليتها للتكذيب falsifiability؛ غير أنه كان يقصد جميع النظريات الوضعية ذات الوظيفة التفسيرية. إن إقحام هذا الجدل – من وجهة نظرنا – يفيد كثيرا في فهم قدرة الواقعية كنظرية تفسيرية على تفسير النزاعات في مقابل عجزها عن اقتراح الحلول الناجعة لهذه الظاهرة.

المصادر والمراجع

[i] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey (New York: Longman, Fifth Edition, 2001), P 188
[ii] Ibid., PP. 188-189
[iii] Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond (USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999), P 58
[iv] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 69
[v] Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), Op., Cit, P 58
[vi] Idem
[vii] بيليس (جون) و سميث (ستيف)، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص ص، 229-232
[viii] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 69
[ix] Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), Op., Cit, P 59
[x] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 69
[xi] Idem
[xii] Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), Op., Cit, P 61
[xiii] Ibid., P 62
[xiv] Ibid., P 63
[xv] Idem
[xvi] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, PP 75-80
[xvii] Ibid., P 77
[xviii] Idem
[xix] مصباح (عامر)، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 206
[xx] Nuruzzaman (Mohammed), Paradigms in Conflict: The Contested Claims of Human Security, Critical Theory and Feminism Journal of the Nordic International Studies Association, Vol. 41(3), P 287
[xxi] براون (كريس)، فهم العلاقات الدولية، (ترجمة، مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 127-128
[xxii] المرجع نفسه، ص 128
[xxiii] مصباح (عامر)، المرجع سابق الذكر، ص ص 241-242
[xxiv] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 82
[xxv] Ibid., P 85
[xxvi] Ibid., P 86
[xxvii] Nuruzzaman (Mohammed), Op., Cit, P 288
[xxviii] بيليس (جون) و سميث (ستيف)، المرجع سابق الذكر، ص ص. 418-419
[xxix] المرجع نفسه، ص. 420
[xxx] Roe (Paul), The Societal Security Dilemma, http://www.ciaonet.org/wps/rop01/#12
[xxxi] Idem
[xxxii] Idem
[xxxiii] Idem
[xxxiv] وولت (ستيفن)، المرجع سابق الذكر.
[xxxv] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 86
[xxxvi] Ibid., P 88
[xxxvii] Idem
[xxxviii] Ibid., P 89
[xxxix] مصباح (عامر)، المرجع سابق الذكر، ص 245
[xl] براون (كريس)، المرجع سابق الذكر، ص 54.
[xli] المرجع نفسه، ص ص 55-56.
[xlii] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P42
[xliii] Idem

[xliv] براون (كريس)، المرجع سابق الذكر، ص ص 128-129.
[xlv] المرجع نفسه، ص ص 129-130.
[xlvi] المرجع نفسه، ص ص 119.
[xlvii] براون (كريس)، المرجع سابق الذكر ، ص 198.
[xlviii] Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), Op., Cit, P 78
[xlix] براون (كريس)، المرجع سابق الذكر، ص 199.
[l] Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), Op., Cit, P 78
[li] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 90
[lii] Idem
[liii] وولت (ستيفن)، المرجع سابق الذكر.
[liv] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 89
[lv] Ibid., P 90
[lvi] Idem
[lvii] بيليس (جون) و سميث (ستيف)، المرجع سابق الذكر، ص ص. 362-363
[lviii] يمكن الاستشهاد بالبيانات الإحصائية التي صدرت عن برنامج جامعة Leiden البريطانية في مجلته السنوية التي تصدر حول النزاعات الدولية، والتي تشير إلى وجود انحسار في ظاهرة الحرب الدولية [محل التفسير الواقعي التقليدي]، و تشير في المقابل إلى تزايد عدد النزاعات الداخلية الناجمة عن غياب الدولة المفضي إلى العنف العرقي والعنف الفصائلي ليصل إلى 114 نزاعا عام 1998. أنظر: عبد الغفار (محمد أحمد)، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، (ج1)، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص ص. 117-118.